جهود الإمام الشوكاني في دفع إيهام التعارض بين الآيات من خلال تفسيره فتح القدير (دفع موهم التعارض في آيات أحكام العبادات)

محمد علي حسن محمد (*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خَاتَم النبيين والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين وعلي آله وصحبه، ومن دعا بدعوتيه، واتبع هُداه بإحسانٍ إلي يوم الدين.

أما بعد....

العلماء هم ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر، ومن أسباب السعادة للعبد، ومن علامات النجاة والفوز أن يفقه في دين الله، وأن يكون فقيهاً في الإسلام، بصيراً بدين الله على ما جاء في كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام.

قد يظهر للمتأمل للنصوص الشرعية بأن بعضها ظاهره التعارض، مثل تعارض أي وأخرى، أو تعارض قول الرسول -صلى الله عليه - وفعله؛ لذا انبرى العلماء في إيضاح هذه النصوص المتعارضة، ودفع هذا التعارض المتوهم فيها، والإمام الشوكاني واحد من العلماء الذين تعارضوا لدراسة التعارض بين آيات القرآن، وهي في الحقيقة لما يُشر إليها نصًّا؛ لكن يمكن استنباطها للمتأمل.

لذا وجدتُ من الأهمية بمكان أن أوضح طريقة الإمام الشوكاني في دفع التعارض؛ كونه من المتقدمين وكتابه (فتح القدير) هو أحد أمهات كتب التفسير.

(*) هذا البحث مستل من رسالة الماجستير الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [جهود الإمام الشوكاني في دفع إيهام التعارض بين الآيات من خلال تفسيره فتح القدير دراسة تأصيلية تطبيقية]، وتحت إشراف: أ.د. محمد عثمان يوسف (رحمه الله) - كلية الآداب - جامعة سوهاج & أ.د. إبراهيم رشاد محمد - كلية الآداب - جامعة قنا & أ.د. عبد الله محمد يوسف - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

أهمية الموضوع وأهدافه:

- ١- بيان مدى أثر دفع التعارض في أبواب الفقه.
- ٢- التعريف بطريقة الشوكاني في تناول الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض.
- ٤- معرفة الأسباب التي جعلت الإمام الشوكاني يرجح قول من القولين المختلفين دون الآخر.

حدود البحث:

استنباط وجمع الآيات التي دفع فيها الإمام الشوكاني التعارض في أبواب الفقه والعقيدة والقراءات وغيرها، من خلال كتابه فتح القدير.

إجراءات البحث:

- سأتبع قدر الإمكان في هذا الدراسة الإجراءات التالية:
- الرجوع إلي المصادر الأصلية في البحث ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً.
 - الحرص علي الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلي قائلها.
 - الحرص علي تدعيم البحث بالنصوص القرآنية من الكتاب والسنة.
 - بيان مواضع الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في ثنايا الرسالة من كتب الأحاديث المعتمدة.

منهجية الدراسة:

- اعتمدت في هذه الدراسة على منهجين أساسيين هما:
- أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع واستقراء الآيات التي يتوهم من ظاهرها التعارض في القرآن الكريم وآراء الإمام الشوكاني في التوفيق بينها، وتقسيمها حسب موضوعها.
 - ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك بتحليل معاني النصوص القرآنية التي ظاهرها التعارض وذكر وجه التعارض المتوهم بينها وتوضيح رأي الشوكاني ومسالكه في الجمع بينها.

ومن خلال تلك المناهج قمت بالآتي:

- أ- استقراء وجمع الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض من كتاب (فتح القدير للشوكاني).

ب- فهم المراد من خلال استقراء الآيات في كتب التفسير والأصول.

ج- تحديد النصوص التي ظاهرها التعارض.

د- دراسة موضوعية للآيات التي ظاهرها التعارض تتضمن:

١. طريقة الشوكاني في دفع موهم التعارض.

٢. مناقشة رأيه في دفع إيهام التعارض من خلال مقارنته بأقوال غيره

من المفسرين.

أهداف البحث:

ويسعى البحث للتوصل إلى مجموعة من الأهداف وهي:

١- التعرف على مفهوم الاختلاف والتعارض في القرآن الكريم وأنواعه

وأساببه.

٢- لم تثنات الموضوع في دراسة مستقلة بهدف الوصول إلى معرفة شاملة

وفهم دقيق للآيات المشككة ومسالك العلماء في حلها.

٣- توضيح جهود الإمام الشوكاني في دفع التعارض الظاهري بين الآيات

من خلال تفسيره، والوقوف على ما تفرد به الإمام عن سابقه

أسئلة البحث:

يحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

ماذا يعني موهم التعارض بين الآيات؟ وما الفرق بينه وبين المشكل

والمتشابه؟ وما أهمية دراسة هذا الموضوع في فهم النص القرآني؟. ما الآيات التي

يوهم ظاهرها التعارض؟ وما أسباب التعارض بينها؟ وما مسالك العلماء في دفع

هذا التعارض؟. ما جهود الإمام الشوكاني في دفع إيهام التعارض بين الآيات؟ وما

مدى استفادته من جهود الأئمة السابقين؟ وما الذي أضافه الإمام في هذا الموضوع؟

الدراسات السابقة:

اهتم كثير من الباحثين بدراسة النص القرآني بصفة عامة، وجاء عدد من

الأبحاث تناول قضية موهم الاختلاف بين الآيات، غير أن تلك الدراسات لم تعالج

الموضوع في تفسير الإمام الشوكاني؛ مما يجعل لرسالتي مزيةً وانفراداً. ومن تلك

الدراسات السابقة ما يأتي:

١. موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم " للباحث: ياسر أحمد

علي الشمالي، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة من جامعة أم

القرى - مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، نوقشت سنة ١٤٠٨ هـ. فقد قام الباحث بجمع الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض وقد كانت تلك الرسالة قيمة في هذا المجال، وحاول فيها أن يوفق بين الآيات متبعا مسالك العلماء في ذلك، وتكلم عن معنى موهم الاختلاف ونشأته، وأسباب وقوعه، وتحدث عن الآيات التي ظاهرها التعارض وقسمها تقسيما موضوعياً.

٢. قواعد دفع التعارض بين آيات القرآن الكريم من خلال كتاب "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب" لمحمد الأمين الشنقيطي، هشام بن عمر شوقي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ع ٨٤، السعودية ٢٠٢١م، يسلط هذا البحث الضوء على قضية مهمة تتعلق بأحد أنواع علوم القرآن وهي (موهم الاختلاف والتناقض)؛ الذي يهتم برد كل تعارض يتوهمه القارئ بين آي الكتاب العزيز؛ ولما كان من أهم المؤلفات المعاصرة في هذا الموضوع كتاب (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب) للشيخ: محمد الأمين الشنقيطي، اخترته ليكون محل قراءة علمية بينت فيها: محتوياته والهدف من تأليفه، وذكرت مزاياه وأهم الملاحظات عليه. ثم أردفتها بشق تطبيقي: قمت فيه بجمع سبع عشرة قاعدة مما يدفع بها التعارض بين آي القرآن، وشرحت منها، ومثلت لها بأمثلة تطبيقية من الكتاب محل الدراسة. لأخلص في الأخير إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها: الحاجة إلى التجديد في هذا العلم ليواكب الرد على الشبهات التي ادعاها العلمانيون والملحدون المعاصرون، وكذا الدعوة إلى جمع موسوعة علمية تتضمن القواعد المتعلقة بهذا الموضوع وشرحها ليستفيد منها المسلمون عموماً والباحثون خصوصاً.

خطة الدراسة:

- اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مسائل:
- المسألة الأولى: حكم نقض الوضوء بمس المرأة.
- المسألة الثانية: حكم السعي بي الصفا والمروة.
- المسألة الثالثة: حكم التتابع في قضاء أيام رمضان.
- المسألة الرابعة: تحديد الصلاة الوسطى.

المسألة الأولى: حكم نقض الوضوء بمس المرأة

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾^(١) ظاهر هذه الآية أن الملامسة للنساء تنقض الوضوء مطلقاً، وهو ما يتعارض ظاهرياً مع قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾^(٢) وهي تدل على أن الوضوء لا ينقضه ملامسة الأزواج فيما دون الجماع.

دفع الشوكاني لموهم التعارض:

قال الشوكاني: قوله: أو لامستم النساء قرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: لامستم وقرأ حمزة، والكسائي: لمستم قيل: المراد بها بما في القراءتين: الجماع وقيل: المراد به: مطلق المباشرة وقيل: إنه يجمع الأمرين جميعاً^(٣)، فدفع الإمام الشوكاني التعارض بالجمع بين القراءتين وبين النصين، بأن الآيتين محمولتان على الجماع والمباشرة، فيكون المراد أن مجرد اللمس للأزواج لا ينقض الوضوء، وأن الآية الثانية خصت بالإطلاق الذي في الآية الثانية.

وما ذكره الإمام الشوكاني قرره أهل العلم، فقد اتفق العلماء على أن كل ناقض للوضوء مبطل للصلاة، وأن لمس الأزواج فيما دون الجماع لا ينقض الوضوء^(٤)، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٥) وقوله (ﷺ): «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٦)

(١) سورة النساء: ٤٣

(٢) سورة البقرة: ٢٢٣

(٣) فتح القدير للشوكاني (١/٥٤٢)

(٤) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود (١/١١١) تبيين الحقائق شرح كنز

الدقائق وحاشية الشلبي (١/٨) البناية شرح الهداية (١/٣٠٦)

(٥) سورة المائدة: ٦

(٦) أخرجه الترمذي رقم (٧٦) في الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من الريح، وأبو داود رقم

(٦٠) في الطهارة، باب فرض الوضوء، وسقط من المطبوع عزوه إلى الترمذي، وإسناده

صحيح، ورواه بمعناه البخاري ومسلم وغيرهما.

فمجرد اللمس لا ينقض الوضوء مطلقاً ؛ إنما المباشرة هي التي تنقض الوضوء^(١)؛ لأن الملامسة من باب المفاعلة ولا تكون إلا من اثنين، واللمس باليد إنما يكون من واحد فدل على أن المقصود من الملامسة الجماع، وليس اللمس باليد^(٢).

ورفع الحرج من كليات الشريعة، ومقصد من مقاصد الحاجيات التي دعا إليها الشرع، يكون رفع الحرج والمشقة قبل الوقوع، فالحرج مرفوع عن المكلف فلا يكلف إلا ما يطيق وليس من شأن التكليف ولا من طبيعته أن يكون شاقاً على الناس إلى حد الأضرار بهم والإحراج، فإذا حصل لبعضهم تضرر عن بعض التكاليف زال ذلك الضرر بالرخص والتخفيضات^(٣)، لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٥) وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾^(٦)، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٨) وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٩) وقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١٠).

فجميع ما أمر الله به عباده في غاية السهولة في أصله، وإذا حصلت بعض العوارض الموجبة لنقله سهله تسهيلاً آخر: إما بإسقاطه، أو تخفيفه بأنواع

(١) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود (١١/١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٨/١) البناية شرح الهداية (٣٠٦/١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٤٧/١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (ص: ٩٤)

(٢) أحكام القرآن، الجصاص (٤٦٦/٢) البناية شرح الهداية (٣٠٦/١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٤٧/١)

(٣) القواعد الفقهية، محمد الروكي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٣م، ص ٢٩٨.

(٤) سورة الحج: ٧٨

(٥) سورة المائدة: ٦

(٦) سورة النور: ٦١ والفتح: ١٧

(٧) سورة البقرة: ١٨٥

(٨) سورة النساء: ٢٨

(٩) سورة البقرة: ٢٨٦

(١٠) سورة الأنعام: ١٥٢

التخفيفات^(١)؛ كما أن الله سبحانه وتعالى لا يحتمل النفس إلا ما في حدود سعتها وطاقتها، ودون بلوغ غاية الطاقة والمجهود^(٢). فمن عجز عن الفعل كله سقط عنه، وإن قوي على بعضه، وعجز عن بعضه الآخر، سقط ما عجز عنه ولزمه ما قدر عليه، سواء كان أقله أو أكثره^(٣).

ونظرة واحدة تأملية بعقل المنصف المتفهم للأمر في القرآن الكريم وفي سنة النبي ﷺ تكفي لتوضيح أن الشرع لم يأت بأوامر مطلقة مجردة عن اعتبار الزمان والمكان والأشخاص والظروف، ولكن الأوامر والتوجيهات كانت تأتي مع إشارات واضحة إلى اعتبار ظروف التطبيق وتقرر البديل الذي يناسب حال المكلف ويخرج به عن موارد المشقة والعسر والحرَج، قال تعالى: **(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (الحج: ٧٨)**؛ فالله سبحانه وتعالى وضع هذه الشريعة المباركة حنيفة سمة سهلة، حفظ فيها على الخلق قلوبهم، وحببها إليهم بذلك، فلو عملوا على خلاف السماحة والسهولة لدخل عليهم فيما كلفوا به ما لا تخلص به أعمالهم^(٤). لذلك - لا ريب - أن من أحكام التشريع المنوطة بحفظ الضروريات والحاجيات رفع الحرج عن غير المطبق من المآلات التي تؤل إليها الأحكام الشرعية، ومنها أن الله تعالى نهى عباده من مقاربة الزنا، ومباشرة أسبابه ودواعيه، وذلك تشديداً في النهي عنه وتقبيحاً لهذا الفعل، فهو فعل يترتب عليه مفسدات كثيرة منها اختلاط الأنساب واشتباها ببعضها ببعض، وضياع النسل وعدم تعاهده، وغير ذلك من المفسدات الكثيرة^(٥).

(١) بهجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) المحقق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، دار النشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (ص ١٦٨) بتصرف.

(٢) تفسير ابن كثير (٥٢٦/٢).

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسليمان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م (٧/٢).

(٤) الموافقات، الشاطبي، (١٣٦/٢).

(٥) شرح التلويح على التوضيح (٣٣٥ / ٢)

ومما هو جدير بالملاحظة أنه لا يتعارض ما قررته القاعدة من يسر الدين وسهولته على الناس وبين ما يقرره الشرع من حق السارق والزاني وسائر المخالفات من إيقاع العقوبة بهم بالقطع أو الرجم أو القتل؛ لأن يسر الدين إنما يتمتع به المتدين والحرص في الشرعية إنما يرفع عن الملتمزم بها والمستقيم على أمرها^(١).

ويُصار إلى قاعدة رفع الحرج جنوحًا نحو تحقيق مصلحة الأفراد، فالمصلحة في الاصطلاح: جلب المنفعة أو دفع المضرّة^(٢)، فقد يدل دليل خاص من الشرع على اعتبار تلك المصلحة، وعدم إهدارها؛ فهذه لا إشكال في صحتها، ولا خلاف في إعمالها. ولهذا تسمى المصلحة المعتبرة. ويصح مثلاً لها كلّ منفعة مادية أو معنوية دنيوية أو أخروية، يجنيها المكلف من عمله بما هو واجب أو مندوب أو مباح، أو يدرؤها بالامتناع عن العمل بما هو محرم أو مكروه، كمصلحة حفظ مال الصغير بمشروعية الولاية على ماله. ومصلحة حفظ العقل بتحريم كل مسكر.

(١) القواعد الفقهية، محمد الروكي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٣م، ص ٢٩٨.
(٢) الإصلاح جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه، باسم الزبيدي، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، ط١، ٢٠٠٥م، ص ١١.

المسألة الثانية: حكم السعي بي الصفا والمروة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(١) ظاهر هذه الآية أن الطواف بالصفا والمروة من موجبات مناسك الحج والعمرة، وهو ما يتعارض ظاهرياً مع قوله تعالى في نهاية الآية: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) فهذا النص يدل على أنهما من التطوع أي لسيتا بواجبتين.

دفع الإمام الشوكاني لظاهر التعارض:

دفع الإمام الشوكاني التوهم الذي في الآية من خلال تحليل المعنى المعجمي، فبين أن التطوع في الآية معناه الزيادة على الواجب، فقال: ذهب الجمهور إلى أن السعي واجب ونسك من جملة المناسك، والتطوع في الآية معناه الزيادة على الواجب،^(٣).

وقد اختلف الفقهاء في حكم السعي بين الصفا والمروة على مذهبين:

المذهب الأول: السعي بين الصفا والمروة في الحج والعمرة ركن من أركانها. وهو قول المالكية^(٤) والشافعية^(٥) وقول عن الحنابلة^(٦).

المذهب الثاني: السعي بين الصفا والمروة في الحج والعمرة ليس بركن وهو قول الحنفية^(٧) والقول الآخر عن الحنابلة^(٨).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

روى ابن شهاب عن «عروة قلت لعائشة - رضي الله عنها -: رأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٩) الآية فوالله ما على أحد

(١) سورة البقرة: ٢٢٣

(٢) سورة البقرة: ١٥٨

(٣) فتح القدير للشوكاني (١/ ١٨٦)

(٤) ينظر: التهذيب في اختصار المدونة (١/ ٥٢١) شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ٣١٢)

(٥) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (١/ ٤٠٨) متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب (ص: ٢٠)

(٦) ينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٤١٨) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٥١)

(٧) ينظر: المبسوط للسرخسي (٤/ ٥٠) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٣٣)

(٨) ينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٤١٨) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٥١)

(٩) سورة البقرة: ١٥٨

جناح ألا يطوف بهما قالت عائشة - رضي الله عنها - : بئس ما قلت يا ابن أختي، إنها لو كانت على ما تؤولتها لكان فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، إنما كان هذا الحي من الأنصار قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدون، فكان من أهل لمناة يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله - ﷺ - عن ذلك، فقالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفاء والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿الصفاء والمروة﴾^(١) ثم سن رسول الله - ﷺ - الطواف بينهما»، فليس ينبغي لأحد أن يدع الطواف بينهما^(٢).

ولأنه نسك في الحج والعمرة، فكان ركنا فيهما، كالطواف بالبيت^(٣). وقد دلت هذه القاعدة على أنه إذا تعارضت مفسدة ومصلحة في محل واحد، وكانت المفسدة أعظم من المصلحة أو مساوية، وجب حينئذ تقديم دفع المفسدة، وإن لزم من ذلك فوات المصلحة؛ لأنَّ اعتناء الشرع بدفع المنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات^(٤)؛ لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) أنه قال: «دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٥). فيؤخذ منه أن النهي أشد من الأمر؛ لأنَّ النهي لم يرخص في ارتكاب شيء منه، وأما الأمر فقيده بحسب الاستطاعة^(٦). فدل على أن عناية الشارع لدرء المفسدة فوق عنايته بجلب المصلحة.

وقد قيد الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - عمل هذه القاعدة بما إذا كانت المفسدة أعظم من المصلحة أو مساوية لها، ولذا يقول: «ومن هنالك نأخذ أن قاعدة "درء المفسد مقدم على جلب المصالح" ليست على إطلاقها، بل يكون ذلك عند

(١) سورة البقرة: ١٥٨

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ط العلمية (١/ ٧٠) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٠٢) تقويم أساليب تعليم القرآن الكريم وعلومه في وسائل الإعلام (ص: ٤٨)

(٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٥٢)

(٤) عدة الصابرين لابن القيم (٥٧)، جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٢٥٢)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٦٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٨٧)، شرح القواعد الفقهيّة للزرقا (ص ٢٠٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول (ﷺ) رقم (٧٢٨٨)، واللفظ له. ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر رقم (١٣٣٧).

(٦) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٢٥٢)، وانظر: شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص ١٣٤، ١٣٥).

تساوي المفاصد والمصالح أو رجحان المفاصد، أما إذا رجحت المصالح، فإنه تغتفر المفاصد بجانب تلك المصالح»^(١).

يقول السبكي رحمه الله: «قاعدة: درء المفاصد أولى من جلب المصالح... درء المفاصد إنما يترجح على جلب المصالح إذا استويا»^(٢).

فالأعمال بحسب اشتغالها على المصالح والمفاصد خمسة أقسام: **الأول**: ما اشتمل على مصلحة محضة. **الثاني**: ما اشتمل على مفسدة محضة. **الثالث**: ما اشتمل على مصلحة غالبية. **الرابع**: ما اشتمل على مفسدة غالبية. **الخامس**: ما تساوت مصلحته ومفدته^(٣).

فإن كان مصلحة خالصة بالحكم واضح، أننا نأخذ به ونعتبره، وإن كان مفسدة خالصة، فكذلك الحكم واضح، وهو أن نعتبر بالمفسدة ونجتنب ما فيه المفسدة، وإذا كانت المصلحة غالبية أخذ بها وألغى جانب المفسدة^(٤)، وإذا كانت المفسدة غالبية، أخذ بها: أي اعتبر جانب المفسدة وألغى جانب المصلحة، وإذا تساوى الأمر فإن المعتبر جانب المفسدة احتياطاً وتنزهاً عن الوقوع فيها^(٥).

أدلة القول الثاني:

قراءة من قرأ: "فلا جناح عليه ألا يطوف بهما"، فظاهره أنه مفسوح له في ترك ذلك، كما قد يفسح للإنسان في بعض المنصوص عليه المأمور به تخفيفاً؛ كالقصر بالسفر، وترك الصوم، ونحو ذلك من الرخص المسموح فيها^(٦).
وأجيب:

وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة لأنه كان وقع فزع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والمروة للأصنام فلما جاء الإسلام كرهوا الفعل الذي كانوا يشركون به فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم وأمرهم بالطواف رواه البخاري في صحيحه فثبت أنها نزلت رداً على من كان يمتنع من السعي^(٧).

(١) الشرح الممتع (١١٥/٦)، (٥٠/٩)، شرح منظومة أصول الفقه وقواعده (ص ٤٥).

(٢) الأشباه والنظائر للسبكي (١٠٥/١).

(٣) أحكام من القرآن الكريم (١٣٣/٢-١٣٤)، قواعد الأحكام للجز بن عبدالسلام (٨٣/١).

(٤) يقول القرافي رحمه الله: «أجمعت الأمة على أن المفسدة المرجوحة مغتفرة مع المصلحة الراجحة» الذخيرة (٣٢٢/١٣).

(٥) أحكام من القرآن الكريم (١٣٣/٢-١٣٤).

(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١١٦/١).

(٧) البرهان في علوم القرآن (٢/٢٠٢).

ولأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت، فلم يكن ركنا كالرمي. وقال القاضي: هو واجب. وليس بركن، إذا تركه وجب عليه دم. وهو مذهب الحسن، وأبي حنيفة، والثوري. وهو أولى؛ لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب، لا على كونه لا يتم الحج إلا به^(١).

قال النيسابوري: ظاهر الآية لا يدل على أحد الثلاثة بالتعيين فلهذا اختلف العلماء في أن السعي واجب أم لا، متمسكين بدلائل أخر. فعن الشافعي أنه ركن ولا يقوم الدم مقامه لقوله ﷺ «إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا» وليس المراد منه العدو بل الجد والاجتهاد في ذلك المشي بحيث لا يفوت لقوله تعالى: ﴿فَاسْعُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٢) ولما ثبت أنه ﷺ سعى فيجب علينا اتباعه لقوله تعالى: ﴿وَآتَيْتُهُمْ﴾ ولقوله ﷺ «خذوا عني مناسككم» والأمر للوجوب. وعن أبي حنيفة أنه ليس بركن ولكنه واجب وعلى تاركة دم. وعن ابن الزبير وابن عباس وأنس: أنه تطوع وليس على تاركة شيء لأن رفع الحرج دليل الإباحة لقوله بعد ذلك وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا أَجَابَ الشَّافِعِيُّ بما يروى أنه كان على الصفا أساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان. كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما، فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحوا، فلما جاء الإسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون الطواف بينهما لأجل فعل الجاهلية وأن يكون عليهم جناح في ذلك فرفع عنهم الجناح. فالإباحة تنصرف إلى وجود الصنمين حال السعي لا إلى نفس السعي كما لو كان على الثوب نجاسة يسيرة عند أبي حنيفة، أو دم البراغيث عندنا، فيقال: لا جناح عليك أن تصلي فيه. فإن رفع الجناح ينصرف إلى مكان النجاسة لا إلى نفس الصلاة، ولهذا قال عروة لعائشة: أرى أنه ما على أحد من جناح أن يطوف بالصفا والمروة، قالت: بنسما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت على ما أولتها كانت «لا جناح عليه أن يطوف بهما» وأصل «يطوف» «يتطوف» فأدغم كمن قرأ «يطوع» بالتشديد وأصله «يتطوع» والتطوع ما ترغب من ذات نفسك من غير إيجاب عليك. ومن قال: إن السعي واجب فسر هذا التطوع بالسعي الزائد على قدر الواجب. وعن الحسن: المراد منه جميع الطاعات^(٣).

(١) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٥٢)

(٢) سورة الجمعة: ٩

(٣) تفسير النيسابوري، غرائب القرآن وרגائب الفرقان (١/ ٤٤٦)

الترجيح:

القول الأول هو الراجح، فما روي أن في مصحف أبي وابن مسعود: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما). وهذا إن لم يكن قرآناً فلا ينحط عن رتبة الخبر؛ لأنهما يرويانه عن النبي - ﷺ - وقول عائشة في ذلك معارض بقول من خلفها من الصحابة. وحديث بنت أبي تجرة، قال ابن المنذر: يرويه عبد الله بن المؤمل، وقد تكلموا في حديثه. ثم إنه يدل على أنه مكتوب، وهو الواجب.

وقد اتفق الفقهاء على أن الحج فرض يؤديه من استطاع أداته^(١)، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢)، وقوله (صلى الله عليه وسلم): مَنْ وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً يُبَلِّغَانِي بَيْتَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَحْجَّ حَتَّى مَاتَ فَلَيْمْتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا^(٣).

وجه الدلالة:

دللت الآية والحديث على فرضية الحج^(٤)، والحديث خرج على التحذير، والتخويف من ترك ذلك مع القدرة، كقوله: ليس بمؤمن من فعل كذا، وليس منّا من فعل كذا، ويحتمل أن يراد من استحل ترك ذلك مع القدرة عليه^(٥)، فالواجبات تضاف إلى أسبابها، ولهذا لا يجب في العمر إلا مرة واحدة لأن سببه، وهو البيت غير متكرر، والوقت فيه شرط الأداء، وليس بسبب، ولهذا لا يتكرر بتكرار الوقت إلا أن أركان هذه العبادة متفرقة على الأمكنة، والأزمنة فلا يجوز إلا بمراعاة الترتيب فيها، ولهذا لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف كما لا يتأدى السجود في فصل الصلاة قبل الركوع، والمال شرط يتوصل به إلى الأداء، ولهذا لا يتحقق

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي (٣/٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١١٨/٢) البيان والتحصيل (٥٤٦/٤) الأم للشافعي (١١٩/٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٩)

(٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، من كتاب المناسك، باب من مات ولم يحج، برقم (٨٦٦٠) (٤/٥٤٦) وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات؛ إلا إن العلماء رأوا أنه ليس بموضوع، قال الحافظ ابن حجر: " هذا الحديث له طرق مرفوعة، ومرسلة، وموقوفة، وإذا انضم بعضها إلى بعض علم أنّ له أصلاً، ومحمله على من استحل الترك. قال: وتبين بذلك خطأ من ادّعى أنه موضوع. ينظر: تلخيص الحبير (٨٣٦/٣) وقوت المغتذي على جامع الترمذي (٢٨١/١).

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي (٣/٤) الحاوي الكبير (٤/٤) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/٤٦٣)

(٥) قوت المغتذي على جامع الترمذي (٢٨١/١)

الأداء من فقير لا مال له فرضاً، وأركان هذه العبادة الأفعال، والمال ليس بسبب فيه، ولكنه معتبر ليتيسر به الوصول إلى مواضع أداء أركانه^(١).

فهو أن العبادات وجبت لحق العبودية، أو لحق شكر النعمة إذ كل ذلك لازم في المعقول وفي الحج إظهار العبودية، وشكر النعمة، أما إظهار العبودية؛ فلأن إظهار العبودية هو إظهار التذلل للمعبود، وفي الحج ذلك؛ لأن الحاج في حال إحرامه يظهر الشعث، ويرفض أسباب التزين، والارتفاق، ويتصور بصورة عبد سخط عليه مولاه، فيتعرض بسوء حاله لعطف مولاه، ومرحمته إياه، وفي حال وقوفه بعرفة بمنزلة عبد عصى مولاه فوقف بين يديه متضرعاً حامداً له مثنياً عليه مستغفراً لزلاته مستقيلاً لعثراته، وبالطواف حول البيت يلزم المكان المنسوب إلى ربه بمنزلة عبد معتكف على باب مولاه لائذ بجنابه^(٢).

وأما شكر النعمة؛ فلأن العبادات بعضها بدنية، وبعضها مالية، والحج عبادة لا تقوم إلا بالبدن، والمال؛ ولهذا لا يجب إلا عند وجود المال وصحة البدن، فكان فيه شكر النعمتين، وشكر النعمة ليس إلا استعمالها في طاعة المنعم، وشكر النعمة واجب عقلاً، وشرعاً، وأما كيفية فرضه فمنها: أنه فرض عين لا فرض كفاية فيجب على كل من استجمع شرائط الوجوب عينا لا يسقط بإقامة البعض عن الباقيين بخلاف الجهاد فإنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين؛ لأن الإيجاب تناول كل واحد من آحاد الناس عينا، والأصل أن الإنسان لا يخرج عن عهدة ما عليه إلا بأدائه بنفسه إلا إذا حصل المقصود منه بأداء غيره، كالجهاد، ونحوه، وذلك لا يتحقق في الحج^(٣).

(١) المبسوط للسرخسي (٣ / ٤)

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١١٩ / ٢) الكافي في فقه أهل المدينة (١ / ٣٥٦) الكافي

في فقه الإمام أحمد (١ / ٤٦٣)

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١١٩ / ٢)

المسألة الثالثة: حكم التتابع في قضاء أيام رمضان

قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١) ظاهر الآية يدل على أن الأيام المقضية لا يشترط فيها التتابع، وهي تتعارض ظاهرياً مع قراءة ابن مسعود بزيادة (متتابعات)^(٢) فهي تدل على أن صيام القضاء يكون متتابعاً.

طريقة الشوكاني في دفع التعارض:

قال الشوكاني: وليس في الآية ما يدل على وجوب التتابع في القضاء، والقراءة الأخرى تدل على زيادة الفضل^(٣)، ومن ذلك يتبين أن الشوكاني قد دفع موهم التعارض بين هاتين الآيتين بذكر المعنى الاشتقاقي الذي تدل عليه كل قراءة، كما دفع الإمام الشوكاني التعارض بالجمع بين القراءتين والحكمين، وما قرره الشوكاني من أنه لا يشترط التتابع في قضاء أيام رمضان هو مذهب جمهور الفقهاء^(٤).

استدللاً بما روي عن رسول الله (ﷺ): أن رجلاً سأل رسول الله عن قضاء أيام من رمضان أفجزئني أن أصوم متفرقاً فقال: "أريت لو كان عليك دين فقضيت الدرهم والدرهمين أكان يقبل منك فقال: نعم، فقال: الله أحق بالتجاوز والقبول"^(٥).

وجه الدلالة:

دل على جواز قضاء رمضان متفرقاً قياساً على الدين^(٦).
كما احتج الفقهاء بأن قراءة أبي بن كعب فعدة من أيام آخر متتابعات قراءة شاذة، وما روي عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ؛ نحو علي وعبد الله بن عباس وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، أنهم قالوا: إن شاء تابع وإن شاء فرق، غير أن علياً قال: إنه يتابع لكنه إن فرق جاز، وهذا منه إشارة إلى

(١) سورة البقرة: ١٨٤

(٢) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٠) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (١/ ٢٥٣) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٦٧) بيان المعاني (٦/ ٣٦٢) مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٥٠)

(٣) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٠٨)

(٤) ينظر: المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٥) المدونة (١/ ٢٨٠) الأم للشافعي (٢/ ١١٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٤٧)

(٥) ذكره السرخسي في المبسوط (٣/ ٧٥) ولم أقف على إسناده.

(٦) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٣)

أن التتابع أفضل، ولو كان التتابع شرطاً لما احتمل الخفاء على هؤلاء الصحابة، ولما احتمل مخالفتهم إياه في ذلك لو عرفوه^(١).

وكل صوم في القرآن لم يذكره الله تعالى متتابعاً، فله أن يفرقه وما ذكر متتابعاً فليس له أن يفرقه، أما المذكور متتابعاً؛ فصوم كفارة القتل وكفارة الظهر^(٢)؛ فإن النص ورد بقدر معلوم مقيد بوصف فكما لا يجوز الإخلال بالقدر المنصوص فكذا بالوصف المنصوص، وأما ما لم يذكره متتابعاً فصوم القضاء، ويجوز القضاء متتابعاً ومتفرقاً لأنه مطلق عن الوصف^(٣).

وبهذا الإجماع يتبين أن قراءة أبي بن كعب لو ثبتت فهي على النذب والاستحباب دون الاشتراط، وخالف ابن حزم (توفي ٤٥٦ هـ) الفقهاء الأربعة في مسألة حكم المتابعة في قضاء رمضان؛ فقال بأنها لا تجزئ الا متتابعة، واحتج بأنها قراءة أبي بن كعب فعدة من أيام آخر متتابعات.

كما أن قراءة ابن مسعود: «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» لم تثبت لإجماع الصحابة على عدم كتب «متتابعات» في المصحف، ومثال كونهما ليس أحدهما أقرب للمطلق من الآخر صوم قضاء رمضان، فإن الله قال فيه: فعدة من أيام آخر، ولم يقيد بتتابع ولا تفريق مع أنه قيد صوم الظهر بالتتابع وصوم التمتع بالتفريق، وليس أحدهما أقرب إلى قضاء رمضان من الآخر، فلا يقيد بقيد واحد منهما، بل يبقى على الاختيار إن شاء تابعه وإن شاء فرقه، والعلم عند الله تعالى^(٤).

فما احتج به من أنه ورد في بعض القراءات ثلاثة أيام متتابعات لا قيمة لها ولا عبرة بها لأنها لم تكن متواترة، ويشترط في القرآن التواتر. وقال بعض المفسرين قراءة شاذة والشاذ لا يصلح للاحتجاج إلا إذا ثبتت أو رويت كتاباً أو سنة، وإذ لم تثبت فهي قراءة لا أصل لها، وقد ذكرنا غير مرة أن مثل هذه الزيادات التي يعدها بعض العلماء أنها قراءة أو من القرآن لا تعد قراءة ولا تسمى قرآناً وذلك أن بعض القراء كانوا يكتبون كلمات تفسيرية على هامش مصاحفهم أو بين

(١) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٤٧)

العدة شرح العمدة (ص: ١٦٣)

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٣)

(٣) الأم للشافعي (٢/ ١١٣)

(٤) دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٦٧)

سطوره فيظن من لا يعرف قصدهم أنه من القرآن، فيقول قرأ ابن مسعود كذا من حيث لم يقرأ هو ولا غيره إلا ما هو بين الدفتين، ويحرم عد غيره قرأنا، لذلك فلا يجوز القول بذلك بتاتا، فكل ما ليس في القرآن الموجود الثابتة قراءته بالتواتر لا يكون قرأنا أبدا^(١).

لذا يجوز القضاء متتابعا ومتفرقا؛ لأنه مطلق عن الوصف، ويتبين من خلال استعراض المسألة الفقهية في حكم المتابعة في قضاء رمضان نجد أن الفقهاء قد اعتمدوا القول بعدم وجوب المتابعة في قضاء رمضان مستدلين بالقراءة المتواترة دون الشاذة وبناء عليه يجوز قضاء أيام رمضان متفرقة دون متابعة بينها.

(١) بيان المعاني (٦/ ٣٦٢) مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٥٠) روائع البيان تفسير آيات الأحكام (١/ ٥٦٥)

المسألة الرابعة: تحديد الصلاة الوسطى

قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(١) ظاهر هذه الآية أن كل صلاة هي صلاة وسطى، فلا تعيين لأحدها على الآخر، وهو ما يتعارض ظاهرياً مع قراءة ابن مسعود ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر﴾^(٢).

طريقة الشوكاني في دفع التعارض:

قال الشوكاني: وأفرد الصلاة الوسطى بالذكر بعد دخولها في عموم الصلوات تشريفاً لها، وقد اختلف أهل العلم في تعيينها على ثمانية عشر قولاً، وأرجح الأقوال وأصحها ما ذهب إليه الجمهور من أنها العصر^(٣)، فدفع الإمام الشوكاني التعارض بالجمع بين القراءتين والحكمين، فما لم يتعين في الآية الأولى متعين في الآية الثانية، وما قرره الإمام الشوكاني هو مذهب الجمهور، وبه قال الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

استدللاً بما روي عن عليّ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملاً الله ببيوتهم وقبورهم ناراً»، ثم صلأها بين العشاءين، بين المغرب والعشاء^(٧).

واستدلوا بالقراءة الشاذة (وصلاة العصر) عن أبي يونس مولى عائشة زوج النبي أنه قال: (أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً ثم قالت إذا بلغت هذه الآية فأذني: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت

(١) سورة البقرة: ٢٣٨

(٢) ينظر: فهم القرآن (ص: ٤٠٢) غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر (ص: ٩١)

المصاحف لابن أبي داود (ص: ٢١٠) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (١٥٥ / ٢) تفسير

الألوسي، روح المعاني (١ / ٥٤٩)

(٣) فتح القدير للشوكاني (١ / ٢٩٣)

(٤) ينظر: التنف في الفتاوى للسغدي (١ / ٤٧) المبسوط للسرخسي (١ / ١٤١)

(٥) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (١ / ١٠٤) نهاية المطلب في دراية المذهب

(٦ / ٢)

(٦) ينظر: الهداية على مذهب الإمام أحمد (ص: ٧٢) المغني لابن قدامة (١ / ٢٧٤)

(٧) صحيح مسلم (١ / ٤٣٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة

الوسطى هي صلاة العصر، برقم ٦٢٧.

أذنتها، فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا الله قانتين ثم قالت: سمعتها من رسول (ﷺ) (١).

قال محمد بن رشد: فيما جاء عن عائشة وحفصة من أن كل واحدة منهما أملت على كاتب مصحفها حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر - بالواو على العطف - دليل واضح في أن الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر كما قال مالك، والذي ذهب إليه أنها الصبح، ودليله عن ذلك أن قبلها صلاتين من الليل مشتركتي الوقت وبعدها صلاتين من النهار مشتركتي الوقت، وهي واسطة فيما بين ذلك منفردة بوقتها لا يشركها فيه غيرها من الصلوات؛ وأيضا فإنها صلاة يضيعها الناس كثيرا لنومهم عنها وعجزهم عن القيام إليها، فخصت بالتأكيد لهذه العلة. وقد قيل إنها العصر، وهو قول أكثر أهل العلم (٢).

وقالوا بأنها صلاة العصر؛ لأنها بين صلاتين في النهار، و صلاتين في الليل (٣).

فالصلاة كانت اسمًا لكل دعاء، فصارت اسمًا لدعاء مخصوص، أو كانت اسمًا لدعاء، فنقلت إلى الصلاة الشرعية لما بينها وبين الدعاء من المناسبة، والأمر في ذلك متقارب، فإذا أطلق اسم الصلاة في الشرع لم يفهم منه إلا الصلاة المشروعة (٤).

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ١٤١) البيان والتحصيل (١٨/ ١٢٠) الذخيرة للقرافي (١/

١١٢)

(٢) البيان والتحصيل (١٨/ ١٢٠)

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة ت أحمد صقر (ص: ٩١)

(٤) ينظر: شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٢/ ٣٠-٣١.

نتائج البحث:

بعد هذا العرض لمنهجية الإمام الشوكاني في دفع موهم التعارض أظهر البحث النتائج التالية:

- لا تعارض بين آيات القرآن الكريم، وأن كل ما يتوهم تعارضه هو من قبيل الظن الذي تصده له أهل العلم، حتى أصبح إجماعهم على أنّ النصوص الشرعية ليس بها تعارض؛ لأنه يمكن جمع هذا التعارض عن طريق الجمع أو النسخ أو الترجيح، وراح علماء كل مذهب يفتشون عن تلك النصوص، ويوفقون بينها.
- دراسة التعارض والترجيح من أهمّ الدراسات الأصوليّة التي ينبغي أن يهتمّ بها أهل العلم؛ وذلك لبيان أنّ أدلّة الشرع لا تعارض بينها في ذاتها في الواقع ونفس الأمر، إلّا من حيث الجهل بالمرجّحات.
- دراسة التعارض والترجيح من أهمّ العوامل لمعرفة أقرب الأقوال إلى الصواب في الفقه المقارن عن طريق الترجيح بين الأدلّة المتعارضة التي استدلّ بها الجانبان، أو التوصل إلى بيان كون ذلك الخلاف وهمياً، أو نحو ذلك.

قائمة المراجع:

- (١) أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- (٢) الأشباه والنظائر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) دار الكتب العلمية ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- (٣) الإصلاح جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه، باسم الزبيدي، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام، ط١، ٢٠٠٥م.
- (٤) الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، بدون ط، سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- (٥) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ) وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨هـ) وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- (٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- (٧) البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

- (٨) بهجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) تحقيق: عبد الكريم بن رسمي آل الدريني، دار النشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- (٩) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رُشد القرطبي (المتوفى: ٥٢٠هـ) حققه: د محمد حجي وآخرون، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- (١٠) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشَّلبِيّ، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشَّلبِيّ (المتوفى: ١٠٢١ هـ) المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣ هـ.
- (١١) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- (١٢) الذخيرة، للقيرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، تحقيق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بوخبزة، ط ١، ١٩٩٤ م، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (١٣) شرح أبي عبد محمد الخَرَشِيّ علي المختصر الجليل للإمام أبي الضياء سيدي خليل - رحمهما الله تعالى - وبهامشه حاشية العَدَوِيّ، ط ٢، ١٣١٧ هـ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر.

- (١٤) الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) دار النشر: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢-١٤٢٨هـ
- (١٥) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط
- (١٦) فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ
- (١٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسُلطان العلماء (المتوفى: ٦٦٠هـ) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م
- (١٨) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- (١٩) الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- (٢٠) المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- (٢١) المدونة، لمالك، برواية سَخْنُون وابن الْقَاسِمِ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م دار الكتب العلمية.

(٢٢) المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي
(ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، بدون ط.

(٢٣) الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير
بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل
سلمان، دار ابن عفان، ط ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م